

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 24 أكتوبر 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6165)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02

الإمارات وسيادة القانون

### الإمارات اليوم

03

دعم متواصل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

### تقارير وتحليلات

04

لماذا فشلت واشنطن في التوسط بين بغداد وأنقرة؟

05

هل ينجح «العدالة والتنمية» في المغرب في تشكيل حكومة ائتلافية؟

06

تأييد الحريري لترشيح عون.. هل ينهي أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان؟

### شؤون اقتصادية

07

الكويت تتوقع أن تتراوح أسعار النفط ما بين 50 و60 دولاراً للبرميل

### الصفحة الأخيرة

08

دولة التعليم: ستة جوانب أساسية للابتكار في مدارسنا



## الإمارات وسيادة القانون

في إطار حرصها الدائم على أن تكون في مركز الريادة، حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على مكانتها المتقدمة في مجال سيادة القانون والتقيّد بالتشريعات المنظمة للعلاقة بين المتقاضين، وتنظم العلاقة بين الأفراد من جهة وأجهزة الدولة من جهة أخرى، وتسوي المنازعات -إن وُجدت- بشكل عادل، وذلك في إطار ترسيخ مبدأ دولة القانون، حيث يعد تطبيق القانون بكل شفافية من أبرز أولوياتها.

وقد تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة خيار الدولة المدنية النموذجية من خلال حرص قيادتها الرشيدة على ترسيخ مبدأ سيادة القانون بصفته من أهم الأركان؛ ولهذا اتخذت من العدل شعاراً لها، والقانون نبزاً ومنهجاً لنهضتها ومسيرتها، منذ إنشائها على يد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وقد تم تأكيد هذا المبدأ في الكثير من مواد دستور الدولة وتشريعاتها، ما ينعكس بشكل يومي في تعامل أجهزة الدولة المختلفة مع القضايا المتعلقة بالنزاعات والتجاوزات القانونية.

تلك الرؤية الحكيمة، وذلك التطبيق الواعي للقانون، والحرص على تطبيق العدالة، جعلت دولة الإمارات العربية المتحدة تتصدر بجدارة تصنيف الدول العربية ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في آخر تقرير صادر عن «المشروع العالمي للعدالة حول سيادة القانون»، وهي منظمة عالمية غير حكومية تُعنى بسيادة القانون وشفافية آلياته وإجراءاته في 113 دولة. وقد جاء تصنيف الإمارات على يد المنظمة غير الحكومية لسنة 2016 ليضعها في الترتيب الثالث والثلاثين عالمياً، متقدمة بذلك على الكثير من الدول المتقدمة.

إن المكانة المتقدمة التي احتلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار مؤشرات سيادة القانون واحترامه تعدّ ترجمة واقعية لما تعيشه الدولة من أمن واستقرار وظروف إيجابية في ظل وجود أعين ساهرة على تطبيق القوانين وتحقيق العدالة. يضاف إلى ذلك التفوّق الكبير لدولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشرات وعوامل التنافس التي يُعدّ الأمن بمفهومه الشامل أحد أبرز أركانها، فضلاً عما يدخل تحته من شروط أخرى، مثل السيطرة على الجريمة المنظمة، وحل الخلافات المدنية في سرعة قياسية، ووضع قوانين صارمة لحل المشكلات بعيداً عن العنف. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات احتلت المركز الأول عالمياً في مؤشر «غياب تأثير الجريمة والعنف على الأعمال»، بحسب «تقرير التنافسية العالمية» لعام 2016/2017، الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي»، مؤخراً، في دليل آخر على أنها حققت ما تصبو إليه في إحلال الأمن وتحقيق العدالة، لتصبح واحة للأمن والأمان والاستقرار المجتمعي.

ولم تضع الإمارات القوانين والتشريعات الكفؤة في معاقبة مقترفي الجرائم وحسب، بل إنها وضعت نصب عينيها أهمية الإجراءات الإصلاحية في حالات العقوبة، ووضعت نظاماً فعّالاً في المنشآت الإصلاحية والعقابية للإسهام في خفض السلوك الإجرامي، وحرصت على أن يكون جهاز الشرطة في خدمة المجتمع من حيث التكوين وسرعة التعامل مع الحالات الطارئة، وتغليب الجانب الخدمي على الجانب العقابي، في حين تم إطلاق مبادرات مجتمعية كثيرة لتعزيز الثقة بين المواطنين وأجهزة حفظ الأمن بوجه عام.

وقد أسهمت السياسات الحكومية الإماراتية والأطر التشريعية المرنة والفعّالة في إحلال سيادة القانون، وجعل الإمارات تحتل موقع الصدارة للمرة الثالثة على التوالي في تصنيف الدول العربية ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك ضمن نتائج التقرير السنوي للمنظمة العالمية لمشروع العدالة الدولية، وهو ما يعدّ مكسباً إقليمياً ودولياً لبلد يحتضن معظم جنسيات العالم على أرضه يعيشون فيه بسلام وأمن على أرواحهم وممتلكاتهم، ويحققون فيه طموحاتهم.

## دعم متواصل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقوداً لا ينضب للنمو الاقتصادي وتحفيز العمل التنموي في أيّ دولة، سواء كان ذلك على المستوى القطاعي بكل صناعة أو نشاط، أو على المستوى الكليّ في الاقتصاد، وتمثل هذه المشروعات كذلك نافذة للتوظيف، وتوليد فرص العمل، وبناء الخبرات والمهارات لدى رواد الأعمال، هذا فضلاً عن دورها في تطوير وسائل الإنتاج، وسدّ الفجوات التي تعانيها أسواق السلع الاستهلاكية في بعض الأحيان، وهي تتفوّق في ذلك كله على المشروعات كبيرة الحجم. وتعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول وعياً بأهمية الدور الذي تلعبه هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي يبلغ عددها في الدولة -وفقاً لبيانات وزارة الاقتصاد- 400 ألف مؤسسة، وتمثل أكثر من 94% من عدد المؤسسات العاملة في الدولة، وتوفّر فرص عمل لأكثر من 86% من إجماليّ القوى العاملة في القطاع الخاص، وتسهم بأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجماليّ الإماراتي. ومن هنا؛ فإن الإمارات تُعدّ واحدة من الدول ذات الاهتمام الكبير بتهيئة المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال اللازمة لتشجيع رواد الأعمال على المضيّ قدماً في إنشاء مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، والتوسّع فيها. وتهتمّ الدولة بتطوير القوانين والقواعد التنظيمية والأطر التشريعية المنظمة لعمليات تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشغيلها، وتعمل باستمرار على توفير القنوات التي يمكن من خلالها لهذه المشروعات تأمين حاجاتها التمويلية، وهذا إلى جانب تنظيم الدولة حملات توعية مجتمعيّة لتحفيز الأفراد على الانخراط في تأسيس مشروعاتهم الخاصة، وكذلك تنظيمها دورات تدريبية لهم، بالإضافة إلى وقوفها إلى جانب أصحاب تلك المشروعات ومساعدتهم في عملية تسويق منتجاتهم، سواء من خلال تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية لتكون من نصيب منتجات تلك المشروعات، أو من خلال تنظيم المعارض المحلية، والمشاركة في المعارض الإقليمية والدولية المتخصصة.

وتبذل دولة الإمارات، بأجهزتها المختلفة، جهوداً حثيثة من أجل تذليل العقبات كافة، التي تقف أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويأتي على رأسها عقبة التمويل، وقد عبّر عدد من المتخصّصين والخبراء والعاملين بالقطاع المصرفي، في مسح ميداني أجرته صحيفة «الاتحاد»، ونشرته في ملحقها الاقتصادي، مؤخراً، عن رأيهم في العقبات التي تواجه تلك المشروعات، وأكدوا أن التمويل هو العقبة الأصعب في هذا الصدد، ولاسيماً أن المصارف تجد صعوبة في منح التمويل لتلك المشروعات التي لا تتمكّن؛ بسبب صغر حجمها، من استيفاء شروط الضمانات التقليدية للقروض؛ الأمر الذي يجبر البنوك على رفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لها؛ فتكون تلك المشروعات في هذه الحالة غير قادرة على أداء دورها. ووفق الخبراء والمصرفيين أنفسهم فلا يزال حجم التمويل الذي تحصل عليه تلك المشروعات -برغم كل ما تبذله الدولة من مجهودات- لا يتناسب مع حجمها ودورها في الاقتصاد الوطني الإماراتي، ولا يتناسب مع مستوى الطموحات والآمال المعلّقة عليها، وحسب البيانات؛ فإن نسبة القروض الممنوحة من البنوك لهذا القطاع في الدولة لا تتجاوز 3.8% من إجماليّ محفظة الائتمان المصرفي.

وفي النهاية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعي أن تهيئة المناخ المثالي لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مهمة ليست بالبسيطة، كما أنها مهمّة لا تنتهي عند مستوى محدّد، بل إنها تستمر بتطور أساليب الإنتاج، وتطوير الهيكل الاقتصادي للدولة، عبر مرورها بمراحل تنموية مختلفة ومغايرة، وهذا الوعي يجد صده دائماً في حركة التطوير المستمرة والعمل الحثيث والدؤوب من أجل تعزيز هذه المشروعات وغيرها، وتمكينها كافة، وصولاً إلى الغايات النهائية المتمثلة في التنمية الشاملة والمستدامة.



## لماذا فشلت واشنطن في التوسط بين بغداد وأنقرة؟

في الوقت الذي تتواصل فيه معركة تحرير مدينة الموصل العراقية من قبضة تنظيم «داعش» الإرهابي، الذي يسيطر عليها منذ منتصف عام 2014، يبدو أن لا أفق قريباً لإنهاء التوتر القائم بين بغداد وأنقرة حول مشاركة الأخيرة في المعركة، مع إصرار كلٍّ من الجانبين على موقفه؛ وذلك برغم محاولة واشنطن التوسط لحل الأزمة بينهما.



عن أن الاتفاق، الذي يحمله كارتر في جعبته، يتضمن تعهداً تركياً بأن تسحب أنقرة قواتها من العراق بضمانة أمريكية في اليوم التالي لإعلان النصر في الموصل مع تقديمها ما بحوزتها من أسلحة ثقيلة هدية إلى الجانب العراقي. ويقرأ مراقبون هذا المقترح الذي يسوّق له كارتر بأنه محاولة أمريكية لفرض الوجود التركي في العراق؛ في سياق يمكن أن تقبله الحكومة العراقية، وذلك مقابل صفقة أمريكية-تركية تتمثل في مشاركة أنقرة بنحو 10 آلاف مقاتل تركي في معركة الرقة السورية.

ومن ناحيته أكد رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، خلال لقائه كارتر، رفض بغداد مشاركة القوات التركية في معركة الموصل، قائلاً «نحن نقول لهم شكراً، هذه المعركة سيحسمها العراقيون، وسيحرّرون باقي المناطق، إذا احتجنا إلى مساعدة سنطلبها من تركيا، أو من بقية دول الجوار». ويرى مراقبون أن موقف العبادي الأخير يأتي في ظل ما يمكن تصنيفه في دائرة التردد وعدم الوضوح، وخصوصاً في ظل أن هناك مصادر تحدثت عن أن العبادي سبق أن وافق على مشاركة تركيا، ثم عاد وتراجع بسبب الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها من أطراف محلية، ولاسيما من قوات «الحشد الشعبي» الشيعية، فضلاً عن الضغوط الإيرانية، في ظل مخاوف طهران وحلفائها من أن المشاركة التركية ستبثد أطماعهم في المنطقة.

بالرغم من إعلان الجيش العراقي إحكام سيطرته على قضاء الحمدانية، وتقدمه نحو بلدة تكليف، شمال الموصل، وتقدم قوات مشتركة من مكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية باتجاه كسر دفاعات «داعش» عند بلدة الشورة جنوب المدينة، يبدو أن معركة الموصل اتخذت، مؤخراً، منحى جديداً عندما لجأ التنظيم إلى إحراق مصنع كبريت، وإشعال النار في آبار للنفط قرب المدينة؛ ما أدى إلى انبعاث غازات سامة أسفرت عن مقتل شخصين، وأجبرت القوات الأمريكية على وضع أقنعة وقائية في قاعدة «القيارة» الجوية، جنوب الموصل، التي تُعدّ المركز الأمريكي الرئيسي لمساندة العمليات التي يقودها العراق لاستعادة مدينة الموصل؛ الأمر الذي يدفع مراقبين إلى التحذير من أن تحرير الموصل قد توازىه كارثة إنسانية في ظل وحشية «داعش» التي لا تعرف حدوداً، ولاسيما أنه يحاول استغلال الأهالي دروعاً بشرية؛ ما يطيل أمد المعركة.

هذه التطورات وازاها زخم أمريكي جديد اكتسبته معركة الموصل مؤخراً، ترجمته زيارة وزير الدفاع الأمريكي، أشتون كارتر، لبغداد، ومشاركة طائرات «الأباتشي» الأمريكية في المواجهات، إضافة إلى قوات برية أمريكية محدودة تعمل بشكل سرّي، بعد مقتل أول جندي أمريكي في نينوى مؤخراً. وبرغم أن زيارة كارتر للعراق هدفت في ظاهرها إلى متابعة تطورات معركة الموصل، بحسب ما ذكره مسؤولون عراقيون وأمريكيون، فإن مراقبين يرون أن عنوانها الأبرز كان التوسط لحل الأزمة الدبلوماسية المتفاقمة بين بغداد وأنقرة، ومناقشة طبيعة الوجود التركي الحالي في العراق، الذي يبدو أنه تحول أمراً واقعاً بعد أن ساندت تركيا قوات البشمركة الكردية في تحرير مدينة بعشيقه، ولاسيما أن كارتر ذهب إلى بغداد قادماً من أنقرة، بعد أن كان قد أعلن، من الأخيرة، أن تركيا والعراق توصلاً إلى اتفاق مبدئي حول الدور التركي في الموصل، مشدداً على احترام سيادة العراق، لكن الحكومة العراقية نفت بشكل رسمي إعلان كارتر الاتفاق. وتحدثت مصادر

## هل ينجح «العدالة والتنمية» في المغرب في تشكيل حكومة ائتلافية؟

يوصل حزب «العدالة والتنمية» مساعيه لتشكيل ائتلاف تحالف برلماني يمكّنه من تشكيل الحكومة؛ ويواجه الحزب صعوبات في مساعيه بسبب عزوف أغلبية الأحزاب عن الدخول في ائتلاف معه، وخاصة الحزب الثاني في الترتيب «الأصالة والمعاصرة». فهل يتمكن الحزب من تشكيل الحكومة في الفترة المخصصة لذلك، أم سيلجأ العاهل المغربي إلى خيار آخر؟



تحالفه مع الحزب في الحكومة السابقة هو من بين أسباب تراجع نصيبه في «البرلمان» الجديد. ولا شك في أن الفرصة لا تزال قائمة أمام «العدالة والتنمية» لتشكيل حكومة من دون «الأصالة والمعاصرة»، ولكنه قد يضطر إلى منح وزارات مهمّة للأحزاب الأخرى لضمان انضمامها إلى ائتلاف الحكومة. وإذا كان من المتوقع أن يتمكن ابن كيران من تشكيل الحكومة، والحصول على المقاعد المطلوبة للثقة؛ فمن المستبعد تمكّنه من تشكيل ائتلاف مريح؛ حيث يتوقع أن يواجه معارضة قوية داخل «البرلمان». ويبقى السؤال المهم: ما الخيار أو الخيارات المطروحة في حالة عدم تمكّن «العدالة والتنمية» من تشكيل الحكومة في الفترة الزمنية المحدّدة؟ من حيث المبدأ، للملك الحق في أن يلجأ إلى تكليف شخص آخر من داخل حزب «العدالة والتنمية» نفسه، أو من الأحزاب الأخرى؛ وفي الحقيقة لا يوجد في الدستور الجديد الذي أقرّ صيف 2011 ما يلزم الملك بتكليف رئيس الحزب الفائز لتشكيل الحكومة، ولكنه عُرف سائد، وهناك التزام واضح به. ومع ذلك، إذا فشلت جهود تشكيل حكومة جديدة، سواء بقيادة حزب «العدالة والتنمية»، أو أي حزب آخر، فسيتم على الأغلب اللجوء إلى صناديق الاقتراع مجدّداً.

يحاول عبدالإله بن كيران، رئيس الحكومة المغربية، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، منذ تكليفه رسمياً من قبل العاهل المغربي، الملك محمد السادس، البحث مع ائتلاف من الأحزاب التي فازت في الانتخابات الأخيرة لتشكيل الحكومة الجديدة؛ وقد أعلن بن كيران اتفاقه مع حزب «الاستقلال»، وحزب «التقدم والاشتراكية» لتشكيل الحكومة الجديدة، إلا أن عدد مقاعد الأحزاب الثلاثة ليس كافياً لتشكيل الأغلبية التي تمكّنه من الحصول على ثقة البرلمان. ويرفض حزب «الأصالة والمعاصرة»، الذي حصل على 102 مقعد، التحالف مع «العدالة والتنمية»؛ وهو الموقف نفسه الذي يتبناه «العدالة والتنمية»، الذي أعلن حتى قبل الانتخابات وبعدها أنه لن يتحالف مع «الأصالة والمعاصرة»؛ ولهذا فإن هناك صعوبة في طريق تشكيل الائتلاف، فالحزبان وحدهما حصداً 57.5% من مقاعد «البرلمان»، وفي ظل هذا الواقع فلم يكن أمام «العدالة والتنمية» من خيار سوى البحث عن تحالفات مع الأحزاب الأخرى، ولكن أكبرها «الاستقلال» لا يتمتع إلا بـ46 مقعداً (مقابل 61 عام 2011) و«التقدم والاشتراكية» 12 مقعداً (مقابل 20 عام 2011)، ومجموع ما يملكه التحالف الذي أعلنه بن كيران هو 183 مقعداً فقط، بينما يتطلب تشكيل التحالف الحكومي 198 مقعداً على الأقل من 395 مقعداً هي عدد مقاعد «البرلمان». ومن ثم؛ فإن هناك حاجة إلى البحث عن ضم أحزاب صغيرة. وقد تحدث ابن كيران في سياق حديثه عن نتائج مشاوراته بأن هناك أحزاباً أخرى ستحسم توجّهها خلال الأسبوع المقبل؛ أما حزب «التجمع الوطني للأحرار»، الذي شارك «العدالة والتنمية» في التحالف السابق؛ فليس من المؤكد أن يشارك في الائتلاف الحكومي الجديد، وقد أكد ابن كيران في المقابل أنه ليس مضطراً إلى انتظار قراره. وتواجه بعض الأحزاب إشكالية في تحالفها مع حزب «العدالة والتنمية»، فبعضها يرى أن

## تأييد الحريري لترشيح عون.. هل ينهي أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان؟

أثار قرار رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، سعد الحريري، مؤخراً تأييد ترشيح العماد ميشال عون، حليف حزب الله، لرئاسة البلاد حالة من الجدل على الساحة اللبنانية، ما بين مؤيد له، بصفته خطوة مهمة نحو سد الفراغ الرئاسي، ومعارض ومشكك في جدواه، ليس لتأثيره في مستقبل الحريري و«تيار المستقبل» السياسي فقط، وإنما في الدولة اللبنانية بوجه عام أيضاً.

يتزعمه سعد الحريري، حيث يتحفظ البعض داخل «تيار المستقبل» على التصويت لعون، ومن خارجه يتصدّر رئيس مجلس النواب نبيه بري قائمة المعارضين لترشيح عون، فيما وصف رئيس الحكومة السابق، نجيب ميقاتي، قرار الحريري بـ«المغامرة



في معرض تفسيره لتأييد ترشيح الجنرال العماد ميشال عون، رئيس «كتل التغيير والإصلاح» لرئاسة لبنان، أشار الحريري إلى أن هذا القرار يستهدف سد الفراغ الرئاسي الذي تعانيه لبنان، وهو قرار «تابع من ضرورة حماية لبنان، وحماية

النظام، وحماية الدولة، وحماية الناس، كما يستند إلى اتفاق على أن نحافظ معاً على النظام، ونقوّي الدولة، ونعيد إطلاق الاقتصاد، ونحيّد أنفسنا عن الأزمة السورية».

مؤكداً في الوقت نفسه أن قبوله ذلك هو «تسوية سياسية» خوفاً على لبنان واللبنانيين. وبحسب المعطيات، فإن تأييد الحريري لعون يضمن للأخير أكثرية نيابية تسمح بانتخابه في الجلسة المقبلة المقررة في نهاية أكتوبر الجاري، إذ إن تصويت «تيار المستقبل» لعون يتيح له الحصول على أكثرية الـ65 صوتاً؛ أي نصف عدد نواب المجلس زائداً واحداً في الدورة الثانية من الانتخابات؛ إذ تبلغ أصوات «كتلة المستقبل» (33 نائباً)، و«حزب الله» (13 نائباً)، و«القوات اللبنانية» (8 نواب)، بالإضافة إلى «كتلة التيار الوطني» التي يرأسها عون (20 نائباً)، فضلاً عن أصوات نواب آخرين مستقلين. وفشل «البرلمان» اللبناني منذ انتهاء ولاية الرئيس اللبناني السابق، ميشال سليمان، في مايو 2014، في انتخاب رئيس للبلاد، برغم الدعوة إلى 45 جلسة لم يتوافر فيها النصاب القانوني المطلوب والمحدّد بـ86 نائباً من أصل 128، لانتخاب رئيس. ويحظى عون بدعم «حزب الله» اللبناني، وهو متحالف معه منذ عام 2006، ودعم «حزب القوات اللبنانية» برئاسة سمير جعجع، الزعيم المسيحي القوي الآخر الذي كان على خلاف معه حتى قبل أشهر، وحصلت مصالحة لدى تبني جعجع ترشيح عون باسم «توحيد المسيحيين».

وقد أثار قرار الحريري الأخير جدلاً متصاعداً بين الأوساط السياسية اللبنانية، حتى داخل «تيار المستقبل» الذي يرى الاتجاه المؤيد لقرار الحريري الأخير أنه جاء يمثل محاولة لاستقطاب «التيار الوطني الحر» إلى صفوف قوى «الرابع عشر من آذار»، وهذا يُفهم من تصريحات الحريري التي قال فيها: «إنه تفاهم مع عون بشأن بناء الدولة، والحفاظ على النظام اللبناني، وتحييد البلاد بالكامل عن الأزمة السورية، ودعم ترشيحه لرئاسة الجمهورية على أساسها»؛ الأمر الذي يعني، بحسب مراقبين، أن صفقة ما قد تم التفاهم بشأنها، يتم بمقتضاها عودة الحريري إلى رئاسة الحكومة. أما الاتجاه المعارض لقرار الحريري بتأييد ترشيح عون؛ فيرى أنه يضع لبنان أمام مفترق طرق، وخاصة أنه قد يفسر بصفته مؤشراً إلى انتقال الحريري إلى محور الممانعة، الذي تقوده إيران، والابتعاد عن المملكة العربية السعودية، الداعم الرئيسي له ولـ«تيار المستقبل»، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار حقيقة أن الحريري كان قد أعلن في السابق رفضه وصول عون إلى رئاسة الجمهورية، على اعتبار أن عون هو حليف «حزب الله» الذي يريد تحويل لبنان إلى ولاية إيرانية ضد السعودية.

إجمالاً، وبرغم أن تأييد الحريري لترشيح عون قد ينهي أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان، فإن الجدل في الداخل حول تداعيات هذه الخطوة لن يتوقف، وخاصة فيما يتعلق بمستقبل علاقات لبنان الخارجية، وموقفه من أزمات المنطقة وقضاياها المختلفة، وخاصة الأزمة السورية.



## الكويت تتوقع أن تتراوح أسعار النفط ما بين 50 و60 دولاراً للبرميل



النفط الخليجين في الرياض. وقال الفالح، خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع «إن روسيا من أكبر منتجي النفط في العالم، ومن الأطراف الأكثر تأثيراً في استقرار سوق النفط».

توقَّع وزير المالية والنفط الكويتي بالإنابة، أنس الصالح، أن تتراوح أسعار النفط الخام ما بين 50 و60 دولاراً للبرميل خلال الخمسة عشر شهراً المقبلة. ونقلت «وكالة الأنباء الكويتية» عن الصالح قوله: «نتوقع أن نرى مستوى الستين دولاراً؛ ما يعني ما بين 50 و60 دولاراً، وسنكون في محيط هذا الرقم خلال الخمسة عشر شهراً المقبلة». وأضاف أن جهوداً حثيثة تُبذل لتحقيق توازن الأسعار عند مستوى يخدم كلاً من المنتجين والمستهلكين، مشيراً إلى اجتماع وزراء نفط دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» في الرياض، أمس، في وجود وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوافك. ومن جهته، قال وزير الطاقة السعودي، خالد الفالح، إنه وجه الدعوة إلى نظيره الروسي لحضور اجتماع وزراء

## «فيتش»: البنوك الإسلامية ستتمو بوتيرة أسرع من التقليدية



توقع بشار الناطور، الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في وكالة «فيتش»، نمو البنوك الإسلامية في دول الخليج بوتيرة أسرع من نظيرتها التقليدية. وأشار إلى أنه على الرغم من هذا النمو، فإنه سيمثل تباطؤاً مقارنة بالعام الماضي؛ كون البنوك الإسلامية ليست معزولة عن الاقتصاد الكلي. وقال الناطور «نتوقع على المدى المتوسط والبعيد أن تحافظ البنوك الإسلامية على نموها، ولكن ليس بالوتيرة نفسها؛ خاصة في الدول التي وصل فيها التمويل الإسلامي إلى نسب عالية؛ فالتمويل الإسلامي يمثل 66% من إجمالي التمويل في المملكة العربية السعودية، فيما يمثل التمويل الإسلامي 40% من إجمالي التمويل في الكويت، و27% من إجمالي التمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة». وأوضح الناطور أن نمو البنوك الإسلامية لن يكون بوتيرة الزخم نفسها، كما كان في السنوات العشر الماضية، إلا أنه، على سبيل المثال، سينمو في إندونيسيا وتركيا بنسب أعلى؛ بسبب الدعم الحكومي الذي يتلقاه القطاع في هاتين الدولتين.

## فنزويلا: اتفاق وشيك بشأن تقييد إنتاج النفط

والدول غير الأعضاء في المنظمة، مشيراً إلى أنهم قد اقتربوا جداً من التوصل إلى اتفاقيات وتوقيع اتفاق بخصوص هذا الأمر. ورأى أن الاتفاق المشار إليه سيتم التوصل إليه خلال وقت قصير جداً، وسيتم إعلانه، لافتاً النظر إلى أن هذا سيمهد الطريق أمام مرحلة جديدة من الاستقرار، والاستثمارات، وثبات الإنتاج، وصيغة جديدة لسعر النفط.

كشف الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، عن أن الدول الأعضاء في «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك)، والدول غير الأعضاء، على وشك التوصل إلى اتفاق بشأن تقييد إنتاج النفط. وأوضح مادورو، خلال وجوده في باكو عاصمة أذربيجان، أنه تحدث مع رئيس أذربيجان، إلهام علييف، بشأن التوصل إلى اتفاقيات بين «أوبك»





## دولة التعليم: ستة جوانب أساسية للابتكار في مدارسنا



تأليف: ميلتون تشين  
تاريخ النشر: 2014

على المستوى الوطني ومن كل قطاعات الدولة، حيث يستفيد المواطنون بشكل كامل من الفرص المتاحة لمواصلة التعلّم مدى الحياة. ويشدد القادة على أهمية الجسم السليم لكي يمتلك الإنسان العقل البناء، كما فعلت السيدة الأولى ميشيل أوباما في حملتها تحت شعار «دعونا نتحرك»، لمكافحة السمنة عند الأطفال.

وفي هذا المجتمع يواجه صانعو السياسة الانتقادات من الصحافة والجمهور، كما توجّه انتقادات إلى بعض حكام الولايات والمشرفين على المدارس، للتأكد من أن كل طالب يمتلك إمكانية الوصول إلى الأدوات الرقمية اللازمة للتعلّم في هذا العقد. هذا وعلى الرغم من جهود العديد من القادة والمنظمات واللجان وحتى الأفراد لتنفيذ جوانب عدة من هذه الرؤية، فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في العقدين الماضيين الفشل في تحديث المدارس، والفشل في زيادة أعداد الخريجين

يلخص هذا الكتاب الدروس التي تعلمها المؤلف خلال رحلته الطويلة مع التعلّم، وخلاصات وأعمال مؤسسة إديتوبيا التعليمية في مجال تتبع وتسجيل تجارب الابتكار في المدارس. النقطة الجوهرية في نظر المؤلف تراجع مكانة «دولة التعليم» في الولايات المتحدة في حين أن دولاً أخرى تقدمت عليها في هذه المكانة، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة واليابان.

المقصود بـ «دولة التعليم» المجتمع الذي يقدر التعليم، حيث يعتبر التعليم على رأس الأولويات الوطنية ولا يقل أهمية عن أمور حيوية عدة: الاقتصاد القوي، وفرص العمل الوافرة، والأمن القومي. وكى نصل إلى «دولة التعليم» لابد من مراعاة ستة جوانب أساسية:

الجانب الأول يضع الأساس للجوانب الأخرى: وهو جانب التفكير في التعليم. والجوانب الخمسة الأخرى تعتمد على الجانب الأول وتمثل محاولة للإجابة عن الأسئلة: من نعلّم؟ متى نعلّم؟ كيف نعلّم؟ أين نعلّم؟ ولماذا نعلّم؟.

يشدد الكتاب على أهمية الابتكار، والتعلّم بمساعدة التكنولوجيا، والمغامرات الفكرية المبنية على مشروعات واقعية، والذكاء الاجتماعي والعاطفي. ويهتم أيضاً ببناء معرفة الطفل وشخصيته، ويتحدث عن التحول الكبير إلى أسلوب التعلّم الذي يتمحور حول الطالب. وينطوي الكتاب على رؤية ثابتة لإعادة صياغة التعليم والمدارس ليواكبا القرن الحادي والعشرين، كما أنه يشتمل على أمثلة واقعية نجحت في مجال الابتكار في التعليم.

ويشكل الكتاب بحق إضافة إلى الأدوات التي تعطى إلى المسؤولين عن التعليم وغيرهم، لإحداث تغيير في مجتمعاتهم. وهو في نهاية المطاف يسهم في إثراء النقاش حول مسألة: كيف نستطيع جميعنا الإسهام في خلق دولة التعليم؟ وضمن هذا التصور الشامل والمركز تتضافر الموارد من القطاعين العام والخاص لتمويل وتطوير «سلم التعلّم» المهياً لاستقبال المتعلمين من كل الأعمار من مرحلة الحضانة حتى المشيب.

في مجتمع التعليم هذا يتعاون القادة والمسؤولون

والآباء، والمنظمات المجتمعية؛ بهدف توفير وصلات إنترنت للمدارس.

وكان جون غايج، الذي كان حينذاك يشغل منصب المسؤول العلمي الأول بشركة «صن مايكروسيستمز»، أحد مؤسسي المنتدى. وكانت المنطقة التعليمية الموحدة في لوس أنجلوس، وهي أكبر منطقة تعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، قد سمعت بهذه الجهود وأرادت تنظيم بعض الاجتماعات، كما فعل الرئيس بيل كلينتون، ونائبه آل جور في منطقة خليج سان فرانسيسكو. في يوم واحد، شارك 20 ألف متطوع، وساعدوا في توصيل «الإنترنت» إلى 20% من مدارس ولاية كاليفورنيا، وتم التبرع بـ 2500 جهاز توصيل للإنترنت من قبل شركات الهاتف. واقترح غايج مشروعاً جديداً مثيراً، وهو إرسال مجموعات مشابهة إلى المدارس لمراقبة كيف يتم استهلاك المياه والكهرباء في أبنية المدارس، ويُطلق على المشروع اسم «مراقبة المدرسة الخضراء»؛ بهدف مشاركة الطلاب في تعلم كيفية ترشيد استهلاك الطاقة في المباني التي يقضون فيها ساعات النهار. لكن بوجه عام، كانت هناك صعوبة فائقة في توظيف «الجانب المتميز» - في الحقيقة جوانب عدة - في نظام المدارس الأمريكية.

ومن خلال مقارنات دولية، مثل امتحانات (البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA)، تتفوق دول مثل: سنغافورة وفنلندا وكوريا الجنوبية. وليس هناك دليل أكثر إثارة للحزن على هذه الحقيقة من وضع المدارس في منطقة خليج سان فرانسيسكو، التي هي موطن وادي السيليكون. إن معظم المدارس هناك تعمل وكأنها محبوسة في كبسولة الزمن منذ 30 عاماً، حيث لا تزال تُستخدم المناهج نفسها، والبرامج الزمنية، وقاعات الدرس، وحيث يقف المعلمون أمام الطلبة ويلقون عليهم المعلومات. ومع ذلك، من الصعب جداً أن تجد مدرسة واحدة يتوافر فيها لكل معلم ولكل طالب إمكانية الوصول على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع (7/24) إلى الأدوات التي اخترعتها هذه الشركات. شركة جوجل أنشأت شبكة مجانية فائقة السرعة أو ذات نطاق فائق العرض في المجتمع القريب من مقر إدارتها، في منطقة ماونتن فيو بولاية كاليفورنيا، ولكن الطلبة في تلك المنطقة لا يملكون أبسط الأجهزة للدخول إلى تلك الشبكة.

من المدارس الثانوية، وفي تحقيق النجاح في الدراسة الجامعية لنسبة أعلى من الطلاب؛ وهذه أشياء تهدد «مستقبل الأمة». ومن بين هذه الحقائق والأرقام التي تؤكد الفشل في تحسين المدارس الأمريكية:

(1) من بين كل 50 تلميذاً ضعيفاً في القراءة في الصف الأول، هناك 44 تلميذاً سيظلون ضعافاً في القراءة في الصف الرابع.

(2) هناك طالب أمريكي يترك الدراسة من المرحلة الثانوية كل 26 ثانية، وهذا يعني أن 6 آلاف طالب أمريكي يهجرون الدراسة كل يوم.

(3) قبل 30 عاماً كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى من حيث جودة/كفاءة خريجي مدارسها الثانوية. واليوم تحتل المرتبة الـ 18 بين 23 دولة من الدول الصناعية.

بدءاً من حقل الدفاع الوطني إلى الدفاع عن البيئة، ومن الأمن القومي إلى الأمن الاقتصادي، فإن كل قضية كبرى في أيامنا هذه تعتمد على مدى قدرتنا على تعليم مواطنينا ليصبحوا في مستوى أعلى بكثير مما كانت عليه الأجيال السابقة. بالمقارنة نجد أن دولاً أخرى تحرز مزيداً من التقدم نحو هذا الهدف، حيث إن لفنلندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية طرق توظيف انتقائية رفيعة المستوى لانتقاء المعلمين الجدد.

وفي أستراليا، تحركت القيادات الوطنية والحكومية بقوة لإنشاء شبكة وطنية ذات حزمة واسعة (للاتصالات) ولتزويد كل طالب بحاسوب محمول. وقامت إنجلترا وكندا بتطوير أنظمة جديدة لتقييم الطلبة على أساس الأداء، وهذه الأنظمة تقيس مستوى المهارات بشكل أفضل بكثير مما تقيسه أنظمة الاختبارات التقليدية بأسئلة «متعددة الاختيارات».

ماذا يتطلب الأمر لبناء دولة التعليم؟ هذا يتطلب إرادة سياسية أعظم مما جرى حشده لمواجهة الحواجز التي أعاقت تحديث المدارس. الأمر يتطلب تغييراً في القيم الثقافية للعائلات والمجتمعات. وهذا يعني توسيع آفاق وفرص الابتكار التعليمي الموجودة في مدارس عدة، وتوسيع بيئات التعلم الأخرى في كل أرجاء البلاد. هناك مثال نادر على حدوث هزة مفاجئة لنظام التعليم من خلال منتدى «نت-داي» (NetDay) الذي عُقد في 9 مارس 1996، ليحشد جهود رجال الأعمال والشركات،